الفصل الأول

# مصر وحماس

obeikan.com

obeikan.com

1

# فشل حوار القاهرة الفلسطيني أسبابه وتداعياته

لم يقدر للحوار الوطنى الفلسطينى أن يبدأ كما كان مقرراً فى القاهرة يوم التاسع من نوفمبر ٢٠٠٨ وألقى كل من حماس والحكومة المصرية اللائمة على الآخر، حيث اتهمت الحكومة حماس بأنها تعمدت عرقلة بدء الحوار، بينما اتهمت حماس الحكومة بأنها تحاول أن تفرض عليها شروطاً كان يجب أن تناقش خلال الحوار. ولخصت حماس موقفها بأن مصر لا تصلح لرعاية الحوار لأنها متحيزة للطرف الآخر. ورغم أن الحوار الوطنى لم يبدأ إلا أن الحوار بين حماس ومصر لم ينقطع حول عدد من القضايا من بينها معبر رفح والتهدئة والظروف المناسبة لبدء الحوار الوطنى. فما هى الأسباب التى أدت إلى عدم بدء الحوار الوطنى وهل هناك فرص للمحاولة مرة أخرى، وما هى الآثار والتداعيات المترتبة على الفشل فى بدء الحوار؟

نعتقد أن الحوار لم يبدأ لأن حماس نظرت إلى الموقف برمته من زاوية أن مصر ليست على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية، ولذلك شعرت مصر بالحساسية تجاه تكرار وزير الخارجية السورى نفس العبارة خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة لبحث الحوار والحصار. فلم تكن حماس مستريحة للطريقة التى مهدت

بها مصر للحوار مثل الاجتماع أولاً مع جميع القوى الفلسطينية رغم أن الحوار مطلوب فقط لحماس وفتح، كما أن مصر وضعت مجموعة من المبادئ تقول : إنها استخلصتها من الإجماع العام الذى أسفرت عنه اللقاءات مع الفصائل المختلفة رأت فيها حماس قيوداً أو شروطاً لا يجوز لمصر - الطرف الوسيط - أن يتمسك بها وتريد حماس أن تكون مصر وسيطاً محايداً وأن تترك الحوار لمناقشة جميع القضايا مادامت مصر ليست طرفاً فى أي منها. كذلك ترى حماس أن مصر لم تبذل جهداً للضغط على إسرائيل لاحترام شروط التهدئة، وإنما رفضت مصر فتح معبر رفح، وهو جزء من التزامها فى إطار التفاهم على التهدئة، وانحازت تماماً لموقف أبو مازن فى هذه القضية. ولاحظت حماس أن الإعلام المصرى الرسمى لم يظهر الود تجاه حماس وربطها بإيران وسوريا وصورها على أن حماس ليس لها قرار مستقل.

وخلاصة القول فإن مصر التى يفترض أن تكون طرفاً محايداً وجزءًا من الحل قد وضعت نفسها جزءاً من المشكلة بل ترى حماس أنه إذا كان لمصر أن تتحيز فإن التحيز يجب أن يكون للصالح العام الفلسطينى وهو تحقيق التوافق بدلاً من التأثر بالمواقف الإسرائيلية وموقف رئيس السلطة الفلسطينى.

والحق أن مصر لا تصلح وسيطاً بين حماس وفتح لأن مصر فيما يبدو تعتبر حماس امتداداً للإخوان المسلمين وأن النظام فى مصر لا يتحمل منافساً قوياً على المستوى الشعبى مثل الإخوان. من ناحية أخرى ترى مصر أن نجاح التجربة الإسلامية فى غزة سوف يكون حافزاً على أن يتولى الإسلاميون السلطة فى مصر وفى الدول العربية الأخرى وهو من المحظورات التى تضعها إسرائيل وأمريكا للمنطقة بأسرها، وقد رأينا بواكير هذه السياسة فى الجزائر عام ١٩٩٠ عندما أوعزت واشنطن بانقلاب عسكرى لضرب التجربة الديمقراطية التى فازت فيها جبهة

الإنقاذ بأكثر من ٩٠٪ من مقاعد البرلمان. ويبدو أن مصر تتفق مع إسرائيل وأبو مازن على إضعاف حماس حتى لا تستمر فى حكم غزة فيما عبرت عنه أوساط رسمية حكومية بأن مصر لا تقبل إمارة إسلامية على حدودها ومن باب أولى هى لا تقبل إمارة إسلامية أو حتى غير إسلامية داخل مصر. فيترتب على ذلك أن مصر تنظر إلى الحوار الفلسطينى على أنه أداة لدمج حماس فى موقف أبو مازن لأن مصر ليست مقتنعة بنهج المقاومة التى يمكن أن تؤدى إلى احتكاك بين مصر وإسرائيل أو إلى انكشاف الموقف المصرى إذا تصدت للمقاومة.

هذا الموقف المصرى يؤدى بطريق غير مباشر إلى اعتماد مصر للحصار كأداة لإضعاف حماس مما يؤدى إلى اصطدام مباشر سياسياً على الأقل بين الحكومة والشارع المصرى والعربى وكل الجهات المطالبة بفك الحصار، لأن فك الحصار يضيع فرصة إحكام الحلقة حول حماس، وهو أمر لا تريده مصر كما لا تطيق أن تتهم بأنها تشارك فى الحصار، ولذلك عبر وزراء الخارجية العرب في الاجتماع الطارئ الأخير عن موقف يعكس تماماً المواقف العربية من قضيتى الحوار والحصار عندما تبرع الوزراء العرب بالقرار الخاص بالتمديد لأبي مازن قفزاً على جميع معطيات الساحة الفلسطينية مما أفقد العالم العربى موقعه الأخير كطرف محايد فى الحوار، مما يدل على أن العالم العربى نفسه قد اختار نهائياً طرفاً وقرر نهائياً التخلص من الطرف الآخر. ومعنى اختيار أبو مازن على حساب حماس هو دعم خط أبو مازن للتفاوض مع إسرائيل على تسوية تنهى القضية الفلسطينية بصرف النظر عما تحققه هذه التسوية من مجمل آمال الشعب الفلسطينى.

يترتب على ما تقدم أنه لا توجد فرصة لنجاح الحوار فى تحقيق هدفه المثالى وهو توحيد الصف الفلسطينى، كما أنه من الصعب أن يؤدى الحوار إلى احتواء حماس.

ومعنى ذلك أن الحوار قد لا يبدأ أصلاً ما دامت حماس تكن شكاً عميقاً فى الموقف المصرى، وما دامت مصر لم تشرح موقفها وسلوكها على نحو مخالف، خاصة وأن استبعاد حماس من الساحة السياسية فى فلسطين - وإن كان هدفاً إسرائيلياً ثابتاً على أساس أن حماس المقاومة هى الشوكة فى حلق إسرائيل - أمراً مستحيلاً. معنى ذلك أيضاً أن مصر فى الحساب الختامى تنظر إلى أمنها القومى نظرة قاصرة لا تميز بين حسابات أمن النظام ومتطلبات أمن الدولة المصرية، وافترضت أن كل ما يهدد استمرار النظام يهدد أمن الوطن، و هذا بالقطع غير صحيح لأنه ببساطة يعطى النظام أبدية البقاء وإطلاق المصلحة على النحو المسموح به للوطن.

ومع ذلك فإن هناك ثلاثة اعتبارات تدفع نحو محاولة البدء من جديد فى الحوار.

**الاعتبار الأول** : هو أن انتهاء الحوار واستمرار الحصار يحرمان مصر من أى دور فى القضية الفلسطينية، كما يكشفان أى دور آخر تريد أن تقوم به بستار مقبول وبصراحة أكبر فإن مصر قد وعدت إسرائيل وتعهدت بإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير «جلعاد شاليط»، على أن يتم ذلك على أساس علاقة بين مصر وحماس، أما إذا انتهت هذه العلاقة أو حساب المصلحة المتبادلة فى هذا الملف فإن إسرائيل سوف تفقد مصر ورقة مهمة فى الحسابات الإسرائيلية المصرية .

**الاعتبار الثانى** : أن مصر بحاجة إلى الإعلان الدائم عن أنها تقوم بدور فى الحوار رغم أنها تشارك فى الحصار وتستطيع أن تبرر دورها فى الحوار بأنه الطريق الطبيعى لفتح معبر رفح. وهذا صحيح – إلى حدٍ ما - لأن أبا مازن وإسرائيل هما اللذان طلبا من مصر عدم فتح المعبر. وأن الصحيح أيضاً هو أن نجاح الحوار فى احتواء حماس سوف يقدم أكبر خدمة لإسرائيل فى مسيرة المشروع الصهيونى وأكبر خيبة لمصر فى أمنها القومى، وأخشى أن تؤدى تراكمات السياسات المصرية الحالية إلى

تكوين تركة ثقيلة لأجيال مصر المقبلة.

وباختصار فى تقديم هذا الاعتبار فإن مصر تريد نصاً تتحرك به على مسرح الأحداث حتى لو لم يسفر هذا الدور عن تحقيق المطلوب.

**الاعتبار الثالث** : أن الجانب الفلسطينى بشقيه فى حاجة إلى طرف يرعى الحوار بشرط أن يكون محايداً بالنسبة لحماس، وأن يكون منحازاً بالنسبة لأبي مازن، وهذا الاعتبار هو الذى يشكل المعضلة فى الموقف المصرى ويظهره بمظهر المتناقض، فهو تارة يظهر بمظهر الحريص على الحقوق الفلسطينية وتارة أخرى يبدو أنه متحالف مع إسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية كما تصورها حماس.

ولذلك كله نتوقع أن تسعى مصر والأطراف الفلسطينية معاً نحو دفع الجهود صوب بدء الحوار، وإن كنا نرى أن إنهاء التهدئة من جانب الفصائل بعد خرق إسرائيل لشروطها لم يكن موقفاً صائباً، ونتوقع أيضاً أن يتم السعى إلى عقد هدنة جديدة من جانب مصر تستجيب لها حماس فيشكل ذلك أرضية جديدة للحوار الوطنى الفلسطينى، وحبذا لو أبدت مصر بعض المرونة فى فتح معبر رفح أو إدانة الحصار الإسرائيلى حتى ترفع عن نفسها الحرج فى مواجهة الشعب وحماس.

## تداعيات وآثار فشل حوار القاهرة:

حدثت آثار فورية كما أن هناك آثاراً بعيدة المدى وإن كان تقديرنا أن الحوار سوف يستأنف خلال مدة قصيرة. أما الآثار الفورية فى المزيد من الشقاق بين فتح وحماس، والمزيد من الحنق من جانب المنظمات الأخرى بسبب رغبتها فى الحوار وعدم قدرتها على أن تكون الوسط الملطف للصراع بين فتح وحماس، كما أن من الآثار الفورية المزيد من التوتر بين مصر وحماس بل بين حماس وعدد من الدول العربية الأخرى. أما الأثر الفورى الثالث فهو المزيد من اهتمام الشارع العربى

بقضية الحوار ومخاطر فشله. أما على المدى البعيد فإن انعدام الحوار الجدى يؤدى إلى ما هو معروف من ضياع القضية وتحول الصراع مع إسرائيل إلى صراع بين الفلسطينيين وتكريس العداء بين قيادتى فتح وحماس، فضلاً عن تراجع التأييد العربى للقضية الفلسطينية، وتزايد التدخل العربى بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة، مما يوفر على إسرائيل تماماً مؤونة تقديم أى تنازل أو رد أى من حقوق شعب انشغلت قياداته فى صراع على السلطة، وربما يؤدى ذلك إلى انتفاضة جديدة تستهدف القيادات الفلسطينية وإسرائيل معاً.

فى ضوء ما تقدم، فإنه لا مفر من تهيئة الظروف الفلسطينية والعربية اللازمة لبدء الحوار الوطنى الفلسطينى بطريقة جدية تؤدى إلى مواجهة العدوان الإسرائيلى والمشروع الصهيونى، ولا تقع فى شرك الثنائية بين التسوية والمقاومة، لأن الشعب الفلسطينى بحاجة إلى مقاومة، ليس ترفاً، وإنما لأن المشروع الصهيونى لن يوقفه التراجع أمامه تحت ستار التسوية، مثلما أنه بحاجة إلى أن تكون التسوية انعكاساً طبيعياً لهذه المقاومة، رغم أن مجرد القراءة السريعة للمشهد الحالى وتخلى قيادة السلطة وكذلك الحكومات العربية على المقاومة تجعل الوصول إلى هذا المطلب أمراً يتطلب الكثير من العمل والجهد ولكن البداية دائماً لا بد أن تنشأ فى الساحة الفلسطينية.

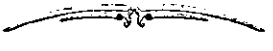

2

# هل تورط مصر إسرائيل في التخلص من حماس؟

تمثل حماس الفريق المقاوم فى فلسطين فى عصر عربى التزمت فيه الحكومات العربية بمذهب التسوية السلمية مع إسرائيل والتى تؤدى إلى التفريط فى الحقوق العربية ما دامت هذه الحكومات لا تملك أوراقاً للضغط أو للإغراء، فمن الطبيعى أن يقدم المفاوض العربى ما يطلبه الطرف الإسرائيلى، وهذا المبدأ ينطبق بشكل أوضح فى فلسطين حيث السلطة الوطنية تعتقد أن بإمكانها دون أوراق أن تحصل من إسرائيل على بعض الحقوق الفلسطينية، وبعد أن أعلنت السلطة أنها ضد المقاومة بل وأن تتحول السلطة إلى ذراع لإسرائيل لضرب المقاومة، والدلائل على ذلك لا تحصى فأصبح فى فلسطين رأسان: رأس مقاوم يحظى بالشعبية الكاسحة، ورأس مسالم يحظى برضى إسرائيل التام بديلاً عن الشعبية الفلسطينية ويرتهن بقاءه بمدى جديته فى ضرب المقاومة، بل إن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لبقائه فأى تهاون فيه بحثت إسرائيل عمن يقوم به بشكل أفضل، فأصبحت السلطة سلطة وظيفية تسعى لضرب المقاومة وليس العمل من أجل استرداد فلسطين. انعكس هذا الموقف على علاقة مصر بحماس، أما إسرائيل فقد أعلنت رسمياً أن الفشل فى احتواء حماس يتطلب العمل على اقتلاعها فى المعادلة بحيث تصبح

السلطة وحدها هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ويصبح توقيع رئيس السلطة على أي وثيقة للتسوية أمراً ميسوراً؛ ولهذا السبب فإن إسرائيل فرضت الحصار على غزة وتريد أن تصفى حماس بعمل عسكرى مباشر، فهل هناك تنسيق أم تضارب بين الموقفين المصرى والإسرائيلى حول هذه القضية؟

تناولت قناة الجزيرة الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية قضية البدائل فى غزة بين الهدنة والانفجار، ففى حلقة شاركت فيها مساء ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ ولفت نظرى ما قاله المتحدث من إسرائيل وهو أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية، حيث أكد أن سبب المشكلة فى غزة هى مصر لأن مصر تخاف من الإسلاميين حسب قوله، وأن مطاردتها للإخوان المسلمين أوصلها إلى مطاردة حماس ودفعت إسرائيل إلى أن تقوم بما أسماه المهمة القذرة وهو تصفية حماس لصالح مصر. ورغم ما فى هذه النظرية من غرابة إلا أننى أراها مغرقة فى السذاجة سواء كانت من وحى الخيال الإسرائيلى أو كانت هدفاً مصرياً؛ لأن المنظمات الأيديولوجية لا يصلح معها المواجهة العسكرية. فمن الواضح أن حماس قد ازدادت شعبيتها منذ حصار غزة وسوف تزداد شعبيتها والنقمة على أبي مازن ومصر كلما اشتد التخطيط العسكرى ضد سكان غزة، وقد يؤدى العمل العسكرى الواسع فى غزة إلى انفجار الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية وربما فى الشارع العربى. وكنت أظن أن المتحدث الإسرائيلى سوف يشكر مصر على صمودها الأسطورى ضد كل النداءات الدولية لفتح معبر رفح وإنقاذ سكان غزة، ولكن إسرائيل كعادتها لا ترضى عن مصر مهما فعلت حكومتها طلباً للرضا.

من ناحية أخرى فإن وضع العنوان فى الظروف العادية قد يعطى الانطباع إلى أن هناك تحالفاً بين مصر وحماس ضد إسرائيل، ولكن هذا الخيال الإيجابى أقل لمعاناً من

هـذا الخيـال الإسرائـيلى السـلبى الـذى يفـترض أن مصر الرسـمية تفكـر وتخطـط لتوظيـف إسرائيـل للقضـاء عـلى حمـاس. وأخـيراً، فأنـا ممـن يـرون أن عـدم مسـاندة المقاومة سوف يؤدى إلى ندم مصر والمصريين، وأن المقاومـة تـدافع عـن مصر داخـل حدود أمنها القومى.

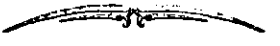

obeikan.com

3

# التيار الإسلامي والنظم العربية: حماس والإخوان

شهدت الساحة العربية تقدم الإخوان المسلمين في مصر في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ على نحو غير متوقع، بل إن خُمس عدد مقاعد البرلمان التى حصل عليها الإخوان كان يمكن أن يتضاعف لو جرت الانتخابات بغير ما شابها من ظروف وتعقيدات، بما يكشف أن للإخوان رصيد يتجاوز بمراحل قرار حظر الجماعة وحظر نشاطاتها الحزبية والسياسية. على الجانب الآخر، تقدمت حركة حماس في الانتخابات البلدية الفلسطينية، واكتسحت الساحة على حساب حركة فتح التى تمزق شملها بعد عقود من قيادتها للحركة السياسية والأعمال المسلحة في الساحة الفلسطينية البالغة التعقيد. ومن المفيد فى رصد هذه الظواهر السياسية أن نحدد موقع هاتين الحركتين في إطار النظام السياسي المصري والفلسطيني، وتجربة انصهار التيار الإسلامي فى النظم السياسية بعد تجاوز مرحلة عداء التيار الإسلامي لهذه النظم، وأن يتم تحديد ذلك على ضوء خمس عوامل أساسية هي: موقف الحركة من النظام، وموقف النظام منها، وموقف الحركتين من إسرائيل، المحك الأساسي في التيار الإسلامي عموما والعربي خصوصا، وموقف الغرب من الحركتين ودورهما، موقف الشارع من الحركتين، وأخيرا علاقة

الحركتين على المستوى الاستراتيجي. يسبق دراسة هذه العوامل الخمسة ملاحظتان تمهيديتان:

**الملاحظة الأولى**: هي أن حماس تعمل في بيئة سياسية قاسية، لأنها حركة سياسية عسكرية، أي أنها تقوم بالمقاومة كما تحاول أن تكون قوة سياسية فاعلة في الساحة الفلسطينية. ولذلك، فإن الوجه السياسي والعسكري في عملها - وهو سر شعبيتها - هو الذي يتجه إلى الجهود الرسمية والخارجية للفصل العسكري عن السياسي، وهو نفسه الذي يجرى مع حزب الله رغم وضوح الحقيقة، وهى أن حماس وحزب الله يعملان في ظروف غير عادية، أخطرها احتلال إسرائيل وقمعها للأراضي اللبنانية والفلسطينية. وإذا كان حزب الله قد نجح في تأكيد صفته السياسية في البرلمان والحكومة وقوته السياسية في الشارع اللبناني، بل والعربي والإسلامي على الساحة، فإن سر قوته هو قدراته العسكرية التى تسببت في تلقين إسرائيل درساً في الجدية العربية والإسلامية وندية التعامل رغم تفاوت القدرات قدر المسافة بين السماء والأرض، هي نفسها التى استعدت عليه عدوه الأساسي إسرائيل والغرب.

**الملاحظة الثانية**: هي أن حماس وحزب الله والإخوان على خط واحد، وهو احتضان المرجعية الدينية الإسلامية، والاعتقاد بأن العدو واحد، وأن النظم السياسية في الدول الثلاثة تحكمها اعتبارات تجعل موقف حكوماتها من هذه الحركات الثلاثة متباينة، لكنها عموما غير ودية، ليس فقط باعتبار هذه الحركة قوة سياسية منافسة بشكل خطير لسلطة النظام السياسي القائم، ولكن - وبأشكال متفاوتة- بسبب موقفها من إسرائيل والغرب أيضا، فاختلفت أسباب الهجوم على هذه الحركات في الدول الثلاثة بقدر اختلاف الظروف التاريخية لهذه الحركات، والقضايا الملحة التى تواجهها أو التى تطرحها. وتفرد الإخوان في مصر بتقدمهم

وحصارهم في قضية الديمقراطية، وموقفهم من الآخر المسيحي، وهو عامل ليس قائماً في فلسطين ولبنان لسبب بسيط، وهو أن حماس وحزب الله حركات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، بينما ظلت جماعة الإخوان في مصر جماعة سياسية مدنية اجتماعية غير مسلحة. ومن واجب حركات المقاومة استقطاب كافة القوى الوطنية والتركيز على العدو، وليس على اختلاف الملل والنحل الدينية، وكان ذلك هو طابع حزب الله الذي نشأ في بيئة تعددية وثقافة ديموقراطية، وحماس التي نشأت في بيئة علمانية موازية لمنظمة التحرير التي يهمها الأرض وإقامة الدولة، ولا يهمها ديانة المساندين لها، ولذلك التف المسيحيون حول حزب الله في لبنان كرأس حربة في حركة المقاومة في العقود الماضية ، كما التف المسيحيون حول منظمة التحرير. ويجمع بين القوى الثلاثة في الواقع خلو سجلها من العداء للمسيحيين أو اليهود، وتمييزهم جميعا بين اليهود والحركة السياسية الصهيونية. وسوف نفرد لعلاقة حزب الله بالنظام السياسي في لبنان مقالا آخر بسبب خصوصية الحزب ووضعه في الساحة اللبنانية.

أما العوامل الخمسة التي يقتضي التحليل دراسة هذه الحركات على أساسها، أولها : موقع الحركتين في النظام المصري والفلسطيني. يختلف موقف حماس من السلطة عن موقف الإخوان المسلمين من النظام في مصر، لأن حماس لا تعترف باتفاقات أوسلو التي تعتبر الأساس القانوني لقيام السلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن حماس تتجه إلى التوافق مع السلطة لاعتبارات عملية. أما موقف السلطة من حماس، فهو قبولها في النظام السياسي مع التعاطف في تمسكها بسلاحها، وإن كانت حماس قد أصبحت منافساً قوياً لفتح التى تشكل السلطة الفلسطينية. ونأمل أن لا يختلط التنافس لاعتبارات سياسية مشروعة بالضغط الذى تمارسه إسرائيل على

السلطة حتى تنزع سلاح حماس وبقية الفصائل الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن هناك قاعدة مشتركة بين حماس والسلطة، وهى النضال من أجل إزالة الاحتلال ومقاومة الاستيطان، وإقامة الدولة، كل بوسائله المناسبة، رغم أن أبو مازن يعتقد أن الكفاح المسلح يؤدى إلى نتائج عكسية. أما موقف الإخوان المسلمين من السلطة فى مصر، فهو الضغط لتوسيع دائرة الحرية والمشاركة السياسية، وتطبيع العلاقات بين الإخوان وبين البيئة السياسية المصرية، التى تأثر بعضها بالأفكار السياسية عن الإخوان التى روجتها الحكومة منذ عام ١٩٤٨ بعد اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء، ثم الصدام بين الإخوان والنظام فى حادث المنشية عام ١٩٥٤، وما أعقبه من أحكام قاسية بالإعدام لزعماء الإخوان.

أما موقف الحكومة من الإخوان، فهو موقف متردد ظاهره الحظر والتنكيل، وباطنه استشعار القاعدة الشعبية العريضة التى يتحرك عليها الإخوان، والتى ظهرت خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، وهذا الموقف المتردد يجعل وجود الإخوان على الساحة السياسية المصرية تحدى للحكومة أو بموافقتها طوعاً أو كرهاً، وبوجود عامل أمريكى أو بغيره، ولكن الحكومة المصرية تعتقد أنه لا فرق بين الإخوان والمتطرفين فى الحركات الإسلامية. ومن الواضح أن هناك فرق كبير بين الإخوان كقوة سياسية فى ظروف عادية، وبين حركة حماس كحركة تحرير ضد الاحتلال الإسرائيلى. وفى نفس الوقت تريد أن تكون جزء من النظام السياسى الفلسطينى. والقاعدة التى يرتكز عليها الإخوان وحماس هى المرجعية الدينية الإسلامية، والاتفاق فى الرؤية السياسية بالنسبة لإسرائيل، مع فارق واحد وهو أن حماس مستهدفة من إسرائيل وتخضع للملاحقة والاغتيال، أما الإخوان فهم فى مأمن من الملاحقة الإسرائيلية، ولكنهم ليسوا فى مأمن من الملاحقة المصرية، وهى ملاحقة

أقصاها الاعتقال أو السجن ولم تصل إلى حد الاغتيال، وربما يؤدى وجود حماس والإخوان فى الحكم إلى التآلف والتعارف بين عناصر النظام السياسي في البلدين.

أما موقف الشارع في البلدين من الحركتين فيجب أن نميز بين موقف المثقفين العلمانيين والأحزاب اليسارية الليبرالية في مصر، وبين موقف الرجل العادي. فقد أظهر المثقفون وبعض الأقباط عداءً شديداً للإخوان المسلمين، بينما رحب بهم رجل الشارع العادي. أما حماس فلم تلق هجوماً من طوائف الشعب الفلسطيني. ويرجع السبب في قبول حماس والإخوان من الرجل العادي هو العمل الاجتماعي المباشر والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى المرجعية الدينية التي تجمع عليها المجتمعات الفلسطينية والمصرية.

**أما العامل الثالث**: فهو موقف الغرب من الحركتين ومن دورهما. فإذا كان الغرب يرفض حماس رفضاً قاطعاً انسجاماً مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ووضع حماس على القائمة السوداء الخاصة بالمنظمات الإرهابية، فإن الغرب لم يعلن عدائه بعد للإخوان المسلمين، بل يمكن القول أنه شجع الإخوان على الدخول في التجربة السياسية، وقد يكون ذلك جزءا من محاولة الغرب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في مصر. ومن الواضح أن سبب التمييز في الموقف الغربي من حماس والإخوان ليس هو لموقف الغربي من دورهما في النظام السياسي الفلسطيني والمصري، ولكن العامل الإسرائيلي هو الذي دفع الغرب إلى معاداة حماس.

وأخيراً، فإن العلاقة بين الحركتين على المستوى الاستراتيجي تدخل في إطار موقف التيار الإسلامي عموماً من إسرائيل والغرب والنظم السياسية القائمة، على أساس أن التيار الإسلامي يختلف عن التيار الإسلامي الجهادي، ونحن نقصد طبعا التيار السياسي، ولذلك لا يستبعد التساند بين الحركتين حماس والإخوان، كما لا

يستبعد أن تستعدي إسرائيل مصر ضد الإخوان أيضا، حتى لو كان ذلك يتناقض مع الموقف الأمريكي من الإخوان، خاصة بعد أن أعلن المرشد العام في مصر أن المحرقة خرافة، على غرار ما أعلنه الرئيس الإيراني مؤخرا حول إسرائيل والمحرقة اليهودية في ألمانيا. والجدير بالذكر أن هناك اعتقادا غذاه الغرب في العالم العربي بأن حماس والإخوان لا يبعدان كثيراً عن القاعدة، رغم إعلان الحركتين عدائهما للقاعدة، غير أن المسيحيين في إسرائيل قد طلبوا من حماس بالفعل حمايتهم من هجمات القاعدة ضد إسرائيل في المستقبل، بسبب عجز الحكومة عن حمايتهم، ولاعتقادهم بأن عند حماس قبولا لدى القاعدة. وعلى أية حال، فإن التقارب بين حماس والإخوان قد دفع البعض إلى الافتراض بأن الإخوان هم الجذع الرئيسي للتيار الإسلامي، وأن حماس هي أحد فروع هذا الجذع. فإذا كانت حماس والإخوان يمثلان التيار الإسلامي الغالب في المجتمعات المصرية والفلسطينية، فلماذا لم يهاجم المسيحيون الفلسطينيون حماس، بل رحبوا بها، بينما هاجم أقباط مصر الإخوان، وهدد أحدهم بأنه لا يتصور وجود الإخوان أصلا على قيد الحياة؟

يبدو أن البيئة الفلسطينية قد تعلمت التسامح، لأن عدوهم هو إسرائيل. ولعلنا نلاحظ القس عطا الله راعي الكنيسة الأرثوذكسية في بيت لحم الذي انتخبه الكرادلة بالإجماع بعد فضيحة قيام أحد القساوسة اليونانيين ببيع أراضي لليهود، وتدخل تصريحات القس عطاالله على أنه أشد وطنية من بعض الزعماء السياسيين في فلسطين. أما في مصر، فإن تخوف الأقباط يقوم على افتراض أن وجود الإخوان في الساحة السياسية، وربما في السلطة بعد ذلك، يمكن أن يحول مصر إلى دولة دينية، فتتكرر تجربة التيار الإسلامي في السودان وعلاقته المتوترة بالجنوب، وهذا وهم كبير، لأن الدولة الإسلامية حتى في أكثر عصورها ازدهارا كانت تعترف

بالخصوصية الثقافية والدينية لكل الأقليات الدينية، على أساس أن الأديان الثلاثة السماوية تتجاور ولا تتناسخ، أي لا ينسخ بعضها بعضا.

تلك تجربة جديدة في مصر وفلسطين بعد أن ضنت الظروف في الجزائر على تمكين التيار الإسلامي في الحكم عام ١٩٩٢، وبعد أن فشل التيار الإسلامي في السودان لاعتبارات سودانية ودولية. وعلى أية حال، فإن التيار الإسلامي في مصر وفلسطين هو جزء من النظام السياسي وليس قائدا لهذا النظام.

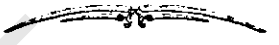

obeikan.com

4

# الجدار الفولاذي المصري في ضوء القانون الدولي

اعترفت مصر مؤخراً بعد تأكيدات رسمية أمريكية إسرائيلية بأنها تبني جداراً فولاذياً على معظم طول حدودها مع غزة وأنها تهدف من ورائه إلى حماية أمنها القومي ومنع التسلل والمخدرات والأسلحة، وأن هذا الجدار يمنع الأنفاق التي كانت تستخدم في هذه الأغراض. وقد شعر سكان غزة نفسياً بالاختناق لتصور أن هذا الجدار الهائل الفولاذي الذي قال الخبراء عنه أنه سيضر ضرراً مالياً واقتصادياً بالقطاع وسكانه، كما أنه حاجز نفسي مخيف لأول مرة بين مصر وفلسطين بعد أن كان القطاع تاريخياً جزءاً من أمن مصر القومي، ولكن مصر تعتبره الآن منفذ التهديد لهذا الأمن.

ورغم أن هذا الجدار في ظروف غزة يزيد بؤسها ويشجع إسرائيل على المزيد من قهرها ويمكن إسرائيل من إحكام الضغط على سكانها وإبادتهم بهذه المساعدة الثمينة، بما يناقض كل دين وخلق ومروءة، فإن شعور غزة بأن هذا الجدار تبنيه في الواقع مصر بأموال وتخطيط وطلب إسرائيلي وأمريكي يجعل غزة تنزف لجفاف مشاعر العروبة والأخوة والذرائع المصطنعة، بل ومرارة شعورهم بأنهم يهددون مصر ولا يهددون إسرائيل. ولاشك أن المقارنة ترد على ذهنهم بين جدار مصر وجدار إسرائيل في ظل الحصار الخانق، ولكن رحمة الله في السماء

هي الباقية بعد أن جفا عليهم القريب والبعيد، فصارت مصر عندهم كما قال شاعرنا في رثاء ابنه محمد الذي اختطفه الموت صبياً، فقد أضحي مزارة قريباً على بعد، بعيداً على قرب. لقد أنجزت فيه المنايا وعيدها، وأخلفت الآمال ما كان من وعد. ورغم ما يعلمه أهل غزة من أن هذا الجدار من ثمرات التعاون بين الحكومات المصرية والإسرائيلية والأمريكية في هذا المشروع العملاق لحماية مصر التي «تحرص» واشنطن وإسرائيل تماماً على أمنها واستقرارها، إلا أن الشعب المصري ليشعر بالأسي لاستكمال ما عجزت عنه إسرائيل وما لم يحدثه إغلاق معبر رفح. وقد أدانت حماس الجدار باعتباره يجلب المزيد لمأساة أهل غزة ويسهم في القتل البطيء لسكانه، وكان الأولى بمصر أن تكفكف دمعهم وتداوي جراحهم، كما أنهم يخشون أن يكون نذيراً بعدوان إسرائيلي جديد على القطاع البائس، بينما أيد أبومازن بشدة حق مصر في إقامة الجدار. وقد قيل في الجدار الكثير ولكن هذه المقالة تعني بشكل أساسي بالوضع القانوني لهذا الجدار، ومدى مخالفته للقانون الدولي، ومدى وجاهة الموقف لرسمي المصري من أن بناء الجدار عمل من أعمال السيادة لمصر على إقليمها وكأن هذا الموقف قد قرأ خطأ ما قررته محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل عام ٢٠٠٤ من أن من حق إسرائيل أن تبني جدارها داخل حدودها. ولكن حكم المحكمة يتحدث عن التزامات الدولة المحتلة حتى يصون الأراضي المحتلة من الجور، بخلاف جدار مصر الذي يدخل مصر مرة أخرى بعد مواقفها خلال المحرقة وبعده في معبر رفح دوائر التجريم القانوني والأخلاقي.

والمعلوم أن إسرائيل والولايات المتحدة سبق أن أبرمتا في اللحظات الأخيرة في إدارة الرئيس بوش اتفاقاً يخول الدولتين العمل على جهات عديدة من بينها الأراضي المصرية لإحكام الحصار على غزة واحتجت مصر يومها لأن الاتفاق

يعتدي على سيادتها ويبرم دون وجودها وينفذ مع ذلك على أراضيها، ورغم ذلك كان تعليقها ضعيفاً لا يناسب هذا الاعتداء الفادح على سيادة مصر الحقيقية، ولكن يبدو أن غضب مصر لم يكن بسبب انتهاك سيادتها، ولكنه كان جزءاً من الغضب والتوتر بسبب مواقف إدارة بوش المهينة لمصر.

من الناحية القانونية، يجب التأكيد على أن المرجعيات القانونية لتكييف الجدار المصري هي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس لعام ١٩٤٨، وما يقرره نظام روما من أحكام حول أنواع الجرائم وأركانها والذي ألقى الضوء بشكل أكبر على ما تضمنته اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة، كما تلزم الدول الأطراف خاصة المرتبطة بشكل مباشر بالإقليم المحتل في حالة مصر وغزة، بل إن هذه الاتفاقية تعطي القضاء المصري اختصاصاً عالمياً مثل باقي السلطات القضائية في الدول الأطراف، ولذلك لامحل للاحتجاج بحرمان القضاء من هذه السلطة بذريعة أعمال السيادة أو أن هذا العمل يعتبر من أسرار الدولة العليا.

ولاشك أن المقارنة ستظل واردة أيضاً عند الدارسين لكل أنواع الحواجز والحوائط والجدر والظروف التى لابست إنشاء كل منها، خاصة وأن بعضها كانت له سمعة طيبة دفاعية مثل سور الصين العظيم، كما كان بعضها الآخر سيئ السمعة مثل حائط برلين الذى يفصل بين عالمين متصارعين، العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى، وكان سقوطه إشارة إلى انتهاء فترة الحرب الباردة واختفاء النظم الشيوعية. وإذا كان جدار برلين قد استهدف فى إطار التفكير الساذج منع شرق ألمانيا عن التواصل مع غربها ولم ينتهك أياً من أحكام القانون الدولى الظاهرة، فإن جدار إسرائيل وجدار مصر يناقضان أحكام القانون الدولى بمرجعية واحدة

ويعتبران كلاهما جريمة من جرائم النظام العام الدولى.

ولذلك فإن جدار مصر قد أصبح جزءاً من النظام الجنائى الدولى، وسوف يعكف الدارسون فى مختلف التخصصات على معالجة هذا الموضوع فى المستقبل.

وسوف يستهوى دارسى القانون الدولى المقارنة الفذة بين جدار مصر وجدار إسرائيل. فإذا كان جدار إسرائيل قد بنى لصالح إسرائيل وأداة لضم الأراضى الفلسطينية، فإن جدار مصر قد بنى هو الآخر لما تراه مصر لمصلحتها. وإذا كان جدارإسرائيل قد أدانته محكمة العدل الدولية لأنه انتهاك لالتزامات الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن جدار مصر يدخل مصر يقيناً في دائرة التجريم القانوني على ما سنفصل في هذه المقالة.

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكى جداراً طوله عدة كيلو مترات وبعمق ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصرى لم يتأكد صراحة وإنما تأكد ضمناً، وأما أسباب بناء الجدار كما أوضحها المصريون فهى منع التهريب بين مصر وغزة. أما حق مصر فى بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية وأكد أنه قرار سيادى يعود إلى مصر وأمنها القومى. وأود فى هذه المقالة أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أى دولة أن تفعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة فى القانون الدولى هى أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور. وفى تحليل عن الجدار سوف أنحى تماماً المقولات والأوصاف التى تطلق من مصر أو صوب مصر حول التضامن العربى، أو أن فلسطين فى كبد كل مصرى أو أن الفلسطينيين

مسلمون ويجب إنقاذهم، لأنها أوصاف لم تعد تلامس الواقع بل تستفز القارئ ولكى أركز فقط على حق مصر الذى أكدته فى خطابها الذى باحت به حتى الآن بشأن الجدار.

عندما يتعلق الأمر بغزة التى يحدها شمالاً البحر المحاصر وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التى تحمل مشروعاً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب الفلسطينى والتربص الدائم بغزة وإعلانه إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولى، فإن الحد الغربى لغزة وهو مصر يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية ليس فقط لإنقاذ غزة من الوحش الصهيونى ولكن لإمداد غزة بكل مايلزم من ضرورات البقاء وهى فى الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا وهى مصدر للربح بالنسبة للجانب المصرى.

ولكن لأسباب كثيرة لاداعى لإقحامها فى هذا السياق رأت مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء «الأعداء» الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصرى الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولى يعتبر غزة أرضاً محتلة وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولى على الدول أطراف المعاهدات التى تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة لمصر، وبسبب وضعها كمنفذ وحيد على الجانب الآخر لغزة فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أخرى وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى

لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي. أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً وتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدي مصرية وبأمن مصري، فهو عمل بعيداً عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر، يجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز. فالهدف المعلن هو الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه وإرهابهم إلى حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له لأن القانون يعول على النية الإجرامية وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع. كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لصالح سكان غزة المحاصرين وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا وأن الجدار يجعل الهلاك محققاً ويزيل كل احتمال لتحقيقه.

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدي كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، ناهيك عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي إسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شئونها وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما

أن له ما له يوم يقوم الحساب. لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب خاصة وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.

obeikan.com

5

# الاشتباك بين حماس والإخوان في مصر

العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس فى فلسطين علاقة حميمة لكنها ليست علاقة عضوية، كما أنها ليست علاقة تحالف، وأن الحركتين لهما أوضاع وحسابات مختلفة كل فى نطاقها الإقليمى، بقطع النظر عن أية علاقة أخرى تنظيمية أو غيرها. كذلك ليس صحيحاً أن انتعاش أحدهما يؤدى إلى انتعاش الآخر، وأن ذلك فى ظنى هو اجتهاد فى غير محله أدى آثار أبسط ما يقال فيها وعنها أنها بالغة الخطر على علاقات مصر الدولية، كذلك فهى تنطوى على خلط كبير للأوراق لا يجوز الاستطراد فيها.

وتتحدد مقولتى فى المطالبة بأن تتم دراسة آثار الخلط بين حماس وحركة الإخوان المسلمين. فقد ظهرت عدة مؤشرات لهذا الخلط بين حماس والإخوان، وسبب هذا الخلط هو الاعتقاد الصحيح أو الخاطئ بأن حماس امتداد للإخوان أو هى الإخوان فى فلسطين أحياناً، وتفرغ عن ذلك نتيجة هامة وهى أن نجاح حماس فى فلسطين فى الانتخابات فى يناير ٢٠٠٦ كان أثراً من آثار نجاح الإخوان فى أن يكون لهم أقل من ربع أعضاء مجلس الشعب فى مصر. معنى ذلك أن دخول القوتين إلى السياسة الداخلية كان قرارا صائباً من وجهة نظر الحسابات الاستراتيجية للحركتين فى منطقتهما. ولكن جانباً من المراقبين ذهب

بالنتيجة إلى الأبعد، وهو أنه إذا كانت حماس قد تسببت بهذا النجاح فى شقاء الشعب الفلسطينى فإن ما يعانيه الإخوان فى مصر كفيل بأن تقرر قيادة الحركتين الانسحاب من الحياة السياسية مادامت وجودها يثير هذا القدر الهائل من المشاكل. بل ذهب غيرهم بهذه النتيجة إلى أبعد من ذلك، فاعتبروا أن نجاح حماس والإخوان سوف يجلب نجاحاً لكل التيارات الإخوانية فى العالم العربى التى حققت بالفعل بعض النجاح فى الكويت والبحرين والأردن وغيرها، بصرف النظر عن الانفصال المؤقت بين النجاح فى الانتخابات التشريعية، والتأثير فى الحياة السياسية والبرلمانية.

من أسباب هذا الربط هو تعاطف الإخوان مع حماس ومساندتهم السياسية وربما المادية لهم، وتفسير هذه المساندة بأنها تعبير عن وحدة الفكر السياسى والدينى أكثر من كونه تعبيراً عن التضامن مع حركة مرجعيتها إسلامية وتقاتل ضد الاحتلال الصهيونى. وإذا كانت حماس والإخوان فى خندق واحد ضد الاحتلال، فهو نفس الخندق الذى تقف فيه الشعوب العربية والإسلامية وكل الشعوب التى ضاقت ذرعاً بالغضب الصهيونى. ولكن عدداً من الكتاب طور هذه الفكرة فافترض أن حماس خصم للحكم فى فلسطين، مثلما أن الإخوان خصم للحكم فى مصر، ومن شأن مناصرة حماس أن تكون مناصرة ضد الحكم وليس ضد إسرائيل مما يؤدى إلى القول بأن الحكم فى العالم العربى يتساند ضد خصومه فى الداخل، ومن ثم فسر هؤلاء موقف مصر الرسمى من الصراع على السلطة فى فلسطين بأنه موقف مؤيد لأبي مازن ضد حماس من هذه الزاوية، وليس لأن أبا مازن على حق أو على باطل. بل زاد هؤلاء همسا أن الموقف الحكومى العربى من حماس أملته الولايات المتحدة ولكنه لقى هوى فى حكومات العالم العربى، مما دفع الإعلام الرسمى إلى الميل نحو أبو مازن أكثر من كونه تأييدا لفتح ضد حماس. وقد دخل العلمانيون المصريون على

الخط وهم الذين يطلقون على أنفسهم «المثقفون» المستنيرون، مقابل الآخر المتدين المنغلق المتخلف، فهاجم هؤلاء العلمانيون حماس امتدادا لهجومهم على الإخوان رغم أن الموقف التاريخى للعلمانيين بوصفهم تقدميين كانوا دائماً فى تيارات اليسار الذى اتخذ موقفا من الدين ومن الاستعمار ومن إسرائيل، ومن النظم الاستبدادية، ومن كل من يصادر حرية الإنسان سواء كان بشرياً أو سماوياً. وقد اجتهد بعض هؤلاء اجتهادا نادراً وكأنه يضع يد السلطة على أشد أعدائه وتجاهل تماماً جوانب القضية الخطيرة، حيث شجع الطرف الآخر فى المعادلة فى الحالتين. فأيد إسرائيل ضد حماس، كما أيد الحكم فى مصر ضد الإخوان وتجاهل الفارق بين الخصمين. فالحكم فى مصر فى علاقته بالإخوان له إطار داخلى وطنى لنا عليه تحفظات كثيرة فى نفس السياق بحسبان أن الحكم يعلن أنه يسعى إلى إقامة نظام ديمقراطى وأن هذا الإعلان يحتاج إلى متطلبات عملية من الشفافية واحترام القانون والمنافسة الشريفة المتكافئة، أما إسرائيل فتعتبر الصراع مع حماس جزء من المشروع الصهيونى لتصفية الخصوم والمناهضة لهذا المشروع وتعتبر إسرائيل الاحتلال مشروعاً لأنه أداة تحقق التهام فلسطين.

ولا أظن أن الحكم والعلمانيين فى مصر يقصدون مناصرة إسرائيل وعونها على مشروعها الصهيونى فى فلسطين. وقد ظهر خبر فى الصفحة الأولى فى الصحف المسماة بالقومية مفاده أن من بين التهم الموجهة إلى قيادة الإخوان العثور بحوزتهم على نشرات تفيد مناصرتهم دعمهم لحماس. وقد تصورت أننى أقرأ جريدة إسرائيلية، أو خبراً عن الحكومة الإسرائيلية منشوراً فى هذه الصحف المسماة بالقومية حتى أن أوسعها انتشاراً جعلت هذا الخبر المانشيت الرئيسى. فإذا صح أن مساندة حماس فى مصر ضد المحتل الإسرائيلى أصبح جريمة، فإن لذلك ثلاثة

دلالات خطيرة.

**الدلالة الأولى:** هو تحريم التضامن مع المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل وهذا يتناقض مع الموقف المصرى الرسمى الذى وافق فى قمة الرياض على دعم المقاومة مادامت إسرائيل ترفض ساعى السلام.

**الدلالة الثانية:** أن كل الشعب المصرى مرشح لنفس الاتهام.

**والدلالة الثالثة:** أن الإمعان فى مطاردة الإخوان بلغ حد تجاوز الكثير من التقاطعات السياسية الحادة مما يتعين معه الحذر فى الخلط بين العداء للإخوان والعداء لحماس. ولعله من المعلوم بالضرورة أحياناً أن قضية الحريات فى مصر تحتاج إلى مراجعة وأن ضيق الحكم بأى منافس مسألة مشروعة، لكنها تطلب التعبير عنها بوسائل مشروعة إذا أخذنا معنى الضيق على أنه مزاحمة، وهو فى النهاية حرص على الاستحواذ على ثقة الشعب وليس على الغنائم. وأظن أن الشعب يريد أن يرى منافسة مشروعة فى ساحة واسعة بين أكثر من متنافس على ثقته وألا ينفرد طرف بالساحة حتى لا تنتشر المقولة السخيفة بأن الشعب لا يجد بديلاً وهو يرى البدائل تقمع فى مهدها والكفاءات تقبر فى معازلها فيصبح المسرح واحدا والنص واحدا والممثل واحدا فى عرض ركيك لا يليق بدعاوى الديمقراطية.

إن الصراع فى فلسطين سببه الأساسى مخطط إسرائيل الذى نجح فضيق على الجميع وعاقب الجميع ثم أفرد حماس وهو عازم على القضاء عليها، ولكن الحقيقة هى أن الزبد هو الذى يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس هو الذى يمكث فى الأرض. تلك سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

6

# صورة حماس وحزب الله في العالم العربي

يمكن القول بصورة عامة أن الرأى العام العربى فى إجماله يكن احتراما وإعجاباً لحماس وحزب الله، وكل من يساندهما أيا كان عرقه أو دينه، وهذا الموقف العربى له أسباب كثيرة أهمها و فى مقدمتها أنهما يقاومان الطغيان الإسرائيلى ويمثلان خط النضال ضد هذا العدو الغاصب. وبنفس القدر وبنفس النسبة يتحفظ الرأى العام على كل الأطراف العربية وغير العربية التى تناوئ حماس وحزب الله وتخص بالاهتمام موقف الحكومات فى لبنان وفلسطين، والسبب أيضاً هو الوجه الآخر للسبب الأول تقريباً وهو أن إسرائيل وأمريكا تدعمان الحكومتين، ويعجب الرأى العام لانتقاد إيران وسوريا لدعمهما حزب الله وحماس ويعتبر هذا الرأى العام الإجمالى أن النقد يوجه لكل من يناصر إسرائيل ويدعمها فى عدوانها فى فلسطين ولبنان وإملاءها على دول عربية أخرى لا تجرؤ على تحمل غضبة إسرائيل أو همسات العتاب منها، لأن غضب إسرائيل لا تدرك عواقبه المباشرة، فضلاً عن أن من أغضب إسرائيل فقد أغضب سيد البيت الأبيض.

ومادامت النخبة عادة هى التى تفكر وتتخذ المواقف الفكرية وتؤثر أحياناً على بقية شرائح الرأى العام، فقد انقسمت هذه النخبة حول

موقفها من حزب الله وحماس طوائف شتى يمكن أن نميز أهمها وهى ثلاثة طوائف.

**الطائفة الأولى**: التى تأمل فى تحالف كل قوى المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية والبلطجة الصهيونية، وأن هذه القوى هى الدرع الواقى لما بقى من شرف هذه الأمة.

**أما الطائفة الثانية**: فهى التى لا تطيق حزب الله وحماس، كل لأسبابه، فمنهم من يبغضهما معاً لأن لهما مرجعية إسلامية. ومنهم من يقف منهما موقفا سلبيا، لمجرد أن صواريخ حماس فى نظرهم عبثية، و أن حصيلة ضحاياها عدد من الإسرائيليين قد أصيبوا بحالة من الرعب والهلع، ومنهم من ينتقدهما لأنهما يعارضان حكومتى بلادهما، أو لأنهما فى المعسكر الآخر ضد هذه الحكومات.

**أما الطائفة الثالثة** : فهى التى تفرق بين حزب الله وحماس، فترى حماس – على عكس حزب الله قد انشغلت بالصدام مع السلطة واحتفلت بالشعارات بدلا من بناء القدرات. هذا التوصيف ينبع من رؤية تستحق المناقشة بشرط ألا تنطلق هذه الرؤية لحماس من كونها امتداداً للإخوان المسلمين، فيتم صب الغضب على حماس بنفس القدر الذى يصب على الإخوان المسلمين. ودون أن يفهم أننى أدافع عن أحد، فإننى أرى أن نقد حماس أمر مشروع فقط من أولئك الذين يعلنون انحيازهم للأمة ضد أعدائها وللمقاومة كمبدأ ضد الاستسلام. ولا ضير من تكرار ما سبق أن رددته قولا وكتابة حول الفوارق الجوهرية بين المقاومة الفلسطينية وغيرها من حركات التحرر الوطنى بما فى ذلك حزب الله، ولكنى سوف أخصص للمقارنة بين حماس وحزب الله مقالاً آخر، يكفى هنا أن أسجل بصدد حماس الملاحظات الآتية:

**الملاحظة الأولى**: أننا ما لم نكن فى موقف القاضى العادل ونعلن الأحكام قاطعة للصالح العام، فإن الحقيقة سوف تضيع فى تضاعيف الجدل، والنتيجة هى اتساع

دائرة التضليل على حساب المصالح العليا، ولصالح عدونا. وأيا كان الخلاف بين حماس وفتح، رغم أنه فى نظرى خلاف بين منهجين إزاء إسرائيل، فإنه لا بديل عن الحوار والتوحد بأى ثمن، وأن نواجه الطرف الذى يرفض هذا الخط ونتصدى له لأنه يهدر الوقت والجهد ويعرض القضية لأكبر المخاطر. بل إن استمرار الشقاق بين الفلسطينيين قد زرع ثارات ووسع الشقة بين كل الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وفى هذا السياق فإن ذرائع تعجيز حماس التي قدمها أبو مازن لإرضاء إسرائيل غير مقبولة، ويجب الحوار دون شروط أو ذرائع، وليقبل أبو مازن لجنة التحقيق العربية التى اقترحها وزراء الخارجية العرب ذات يوم، لنرى إن كانت حماس قد قامت بانقلاب كما يقول، أو أنها حسمت الموقف لطرف واحد واضح كما تقول حماس. ويجب أن يدرك الطرفان أن مضى المدة ليس فى صالح أيهما، فيصبحان معاً عبئا على القضية وعلى هذا الشعب البائس.

الملاحظة الثانية: أن حماس حصلت على ثقة الشعب فى انتخابات ديمقراطية مشهودة، ولكنها لم تمنح أى فرصة، فبدأت الحرب ضدها منذ البداية من جانب فتح وإسرائيل، وتم تأليب الدول العربية والمجتمع الدولى عليها.

الملاحظة الثالثة : هى أن السلطة الوطنية كانت تضم حماس فى الحكومة والمجلس التشريعى وأبو مازن رئيس السلطة وكلاهما على نهجين مختلفين : حماس تؤمن مثل حركات التحرر الأخرى بالجمع بين المقاومة والحكم، وأبو مازن لا يجيد إلا لعبة الحكم ولا يطيق المقاومة كموقف مبدئى، فجعلت إسرائيل أبو مازن العمود الفقري لحربها ضد حماس والناطق الرسمى باسم إسرائيل والمردد لمصطلحات خادعة مثل الشرعية الدولية، وشرعية رئيس السلطة، والقبول بالاتفاقات السابقة، ولو اتحد أبو مازن وحماس، وتسامى فوق جراح هزيمته

كرئيس لفتح أمام حماس، ورفض التحالف مع إسرائيل، لكان قد استثمر ورقة حماس للضغط على إسرائيل، ولكنه تعلم الكثير من دروس مصير أبو عمار.

**الملاحظة الرابعة**: هى أن الدول العربية انصرفت عن حماس ومساندتها، بل وضيقت عليها، وساندت أبو مازن منذ نتائج انتخابات يناير، وشاركت فى الحظر الدولى، وسكتت على اعتبار حماس منظمة إرهابية، وتعرضت هذه الدول لضغوط هائلة من إسرائيل وأمريكا، فلم تتمكن حماس من بناء قدراتها أو حتى توقى ضربات إسرائيل الموجهة لمقاتليها وكوادرها، ولم يصمد معها سوى إيران وسوريا، فمن يلام إذن؟ وهل المطلوب أن تعلن حماس التوبة عن عصيانها خط الاستسلام لكل من إسرائيل وأبو مازن، وأن تسلم سلاحها لهما فتضفي بذلك على إبادتها مشروعية الاعتراف بالخطيئة. وهل يجادل هذا الفريق الناقد لحماس فى أن كفاح حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية هو رمز الرفض للمشروع الصهيونى، رغم أن هذا الكفاح لن يؤتى ثماره إلا بحضن عربى دافئ يقف هو الآخر ضد المشروع الصهيونى. ولماذا تلام سوريا وإيران وهما يدعمان الحق فى مواجهة الباطل، بينما تراجع العرب واستبدلوا المساندة بالنقد والتجريح، ولماذا لا تلام أمريكا على دعمها الأعمى للإبادة الإسرائيلية وهضم الحقوق العربية، كما تلام على مخطط دعم أبو مازن عسكريا وماليا للانقضاض على حماس وليس لاستخلاص الحقوق من إسرائيل المغتصبة؟